الاتحاد الأوروبي يقرر زيادة الدعم المالي للحكومة الفلسطينية

عباس: لقاء «مهم» مع حماس في مصر الأسبوع المقبل

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

- رئيس الوزراء يؤكد على المضي في تحقيق المصالحة الداخلية
- عريقات يطالب إسرائيل والولايات المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين

عواصم – «وكالات»: كشف سفير فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي عبد الرحيم الفرا أن مسؤولين في الاتحاد أبلغوه أنه سيتم زيادة الدعم المالي المقدم للحكومة الفلسطينية في أعقاب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

وقال الفرا في تصريحات لإذاعة صوت فلسطين الرسمية صباح أمس الخميس، إن مؤتمرا سيعقد لمجلس الشؤون الخارجية وسيتطرقون فيه إلى المصالحة الفلسطينية وتمكين الحكومة لممارسة عملها في قطاع غزة.

من ناحية أخرى، أكد سفير فلسطين لدى لاتحاد الأوروبي أن تم إبلاغه من قبل المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار ومفاوضات التوسع جوهانس هان، أنه آن الأوان لتنفيذ مشاريع تنموية في قطاع غزة.

وبين الفرا أن هان شدد له على ضرورة البدء بمشروع محطة تحلية المياه في القطاع غزة والتي تبلغ تكلفتها 600 مليون دولار، مبينا أن هذا المبلغ سيتم البدء في جمعه قريبا، خلال اجتماع الدول المانحة في بروكسل.

ورحب الفرا ببيان بعثات الاتحاد الأوروبي الذي أشاد بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، والذي قطع الطريق أمام أي حديث عن انفصال فلسطيني، قائلا «إن هناك تجاوبا كبيرا مع ما حدث من تطورات على صعيد المصالحة الفلسطينية».

من ناحية أخرى أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الخميس، عن عقد لقاء مع حركة حماس في مصر الأسبوع المقبل لبحث تحقيق المصالحة الفلسطينية.

ووصف عباس، لدى ترؤسه اجتماعا للجنة المركزية لحركة فتح التي يتزعمها في رام الله، اللقاء المقرر مع حماس بـ«الهام لوضع الأسس والبحث في التفاصيل الخاصة بتمكين الحكومة الفلسطينية، من استلام مهامها في غزة، والخطوات المقبلة».

وقال إن إتمام الاتفاق مع حماس «يحتاج إلى جهد وتعب ونوايا طيبة، ونرجو أن تتوفر هذه النوايا عند الجميع».

وأضاف أن «الوحدة الوطنية هدف سام بالنسبة لنا، ونعلق عليها آمالا كبيرة وعريضة لأنه من دونها لا توجد دولة فلسطينية».

واعتبر عباس أن «الطريق أصبحت مفتوحة الآن للحديث حول الوحدة الوطنية»، بعد قرار حماس في 17 من الشهر الماضي، حل لجنتها الإدارية في غزة وسماحها لحكومة الوفاق بالاجتماع في القطاع.

وتسلم وزراء حكومة الوفاق مهامهم في قطاع غزة أول أمس الثلاثاء، عقب انتهاء أول اجتماع وزاري عقدوه في القطاع منذ أكتوبر 2014، وذلك بموجب تفاهمات للمصالحة رعتها مصر مؤخرا.

من جهة أخرى أكد رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله أمس الخميس، على المضي في مساعي تحقيق المصالحة الداخلية مع حركة حماس.

وأبلغ الحمد الله الصحافيين في غزة خلال جولات تفقدية له، بأن معارضة إسرائيل لتفاهمات المصالحة الفلسطينية لن تعيق تقدمها باعتبار أن المصالحة شأن داخلي ومصلحة فلسطينية.

وأشار إلى أن إسرائيل كانت تتذرع دائما بالانقسام الفلسطيني الداخلي لإعاقة أي تقدم جدي في عملية السلام، مشددا على أنه لا دولة فلسطينية من دون قطاع غزة.

وذكر الحمد الله أن حكومته بانتظار انعقاد اجتماعات الفصائل الفلسطينية في القاهرة الأسبوع المقبل للاتفاق على تمكينها من استلام كامل مهامها في قطاع غزة وإزالة أي عقبات.

وشملت جولة الحمد الله التفقدية اليوم مشروع محطة تحلية للمياه ومجمع الشفاء الطبي في غزة قبل أن يغادر القطاع متجها إلى الضفة الغربية، بعد 3 أيام من تواجده على رأس وفد حكومي رفيع في غزة.

من جهتها، أعلنت حركة حماس أن قطاع غزة ووزاراته أصبح تحت إدارة حكومة الوفاق وأنها ستعمل على دعمها وتعزيز دورها للقيام بمهامها.

وأبدت حماس على لسان المتحدث باسمها عبد اللطيف القانوع، في بيان صحفي، حرصها على «تقديم مصلحة الشعب الفلسطيني العامة على أي مصلحة حزبية في حوارات القاهرة، وأنها ستتعامل بإيجابية تامة ومرونة كاملة لإنجاحها».

وأكدت حماس التزامها بالاتفاقيات السابقة مع حركة فتح وجاهزيتها للبدء بتنفيذها وفق اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تم توقيعه في القاهرة عام 2011.

من جانب اخر أعرب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، عن استهجانه لقيام بعض الأوساط السياسية في إسرائيل والولايات المتحدة بمطالبة الحكومة الفلسطينية المقبلة بالاعتراف بإسرائيل، وطالبها أولا بالاعتراف بدولة في فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ودعا عريقات، هذه الأوساط إلى عدم المشاركة في تضليل المجتمع الدولي من خلال إشاعة الأكاذيب وقلب الحقائق حول عدم وجود اعتراف فلسطيني بدولة بإسرائيل، مذكراً باعتراف منظمة التحرير بإسرائيل منذ 29 عاما.

وقال: «من المؤسف أن نسمع تلك التصريحات المختلقة والتي تساهم في إحباط المساعي الفلسطينية في تحقيق المصالحة الوطنية باعتبارها اللبنة الرئيسية التي يقوم على أساسها تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة، ونطلب اليوم من إسرائيل إنجاز الاعتراف المتبادل».

وتابع: «إن تقاعس المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته وإخضاع إسرائيل للمساءلة شجع حكومة الاحتلال على مواصلة مشروعها الاستيطاني الاستعماري بدعم من المستوى الرسمي، ولذلك نحن نسير بخطواتنا بثبات نحو المنظمات الدولية وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية التي يقضي ميثاقها بتجريم هذه الممارسات والتصريحات، مما يتطلب العمل على مساءلة مرتكبيها وجلبهم إلى العدالة الدولية».

وثمن عريقات جميع الجهود المبذولة من أجل إنجاح وإتمام المصالحة الوطنية وبالأخص الجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتوحيد الصف الفلسطيني وتعزيز التوافق الوطني، مؤكدا أن نجاح المصالحة سيساهم بشكل كبير في تحقيق السلام.

مستوطنون يقتحمون الأقصى وإجراءات مشددة في القدس

مستوطنون إسرائيليون في باحات الأقصى

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين الإسرائيليين صباح أمس الخميس، المسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال الخاصة، تزامنا مع حلول ما يسمى عيد «العرش – المظلة» العبري.

وتأتي هذه الاقتحامات، بحسب وكالة «صفا»، بالتزامن مع دعوات أطلقتها ما تسمى «منظمات الهيكل» المزعوم لتكثيف والمشاركة باقتحامات واسعة للأقصى بدءا من اليوم، وحتى الرابع عشر من الشهر الجاري، بمناسبة حلول الأعياد اليهودية، لافتة إلى تفاهمات بينها وبين شرطة الاحتلال الإسرائيلي، التي تعهدت بتسهيل اقتحاماتها ومحاولة تفريغ المسجد من المصلين المسلمين.

وفتحت شرطة الاحتلال عند الساعة السابعة والنصف صباحا باب المغاربة اليوم، ونشرت وحداتها الخاصة وقوات التدخل السريع في باحات الأقصى وعند أبوابه، لتأمين اقتحامات المتطرفين، وذلك وسط حالة من التوتر في صفوف المصلين.

وقال مسؤول العلاقات العامة والإعلام بدائرة الأوقاف الإسلامية فراس الدبس «إن نحو 60 متطرفا اقتحموا منذ الصباح المسجد الأقصى على عدة مجموعات، ونظموا جولات استفزازية في أنحاء متفرقة من باحاته».

وأوضح أن المستوطنين تلقوا خلال الاقتحام شروحات عن «الهيكل» المزعوم ومعالمه، فيما أدى بعضهم صلوات وطقوس تلمودية عند باب الرحمة شرق الأقصى.

وأشار الدبس إلى استمرار مجموعات المستوطنين باقتحام الأقصى، في ظل الدعوات اليهودية لتكثيف اقتحامه، بمناسبة عيد «العرش».

وذكر أن شرطة الاحتلال الإسرائيلي انتشرت بكثافة داخل المسجد وعند أبوابه، وشددت من إجراءاتها الأمنية على الأبواب، واحتجزت الهويات الشخصية للمصلين الوافدين للأقصى، وأجرت تفتيشا لبعض الشبان.

ورغم إجراءات الاحتلال، إلا أن عشرات المصلين من أهل القدس والداخل الفلسطيني المحتل توافدوا منذ الصباح الباكر إلى المسجد، وسط تعالي أصواتهم بالتكبير رفضا لتلك الاقتحامات.

وفي البلدة القديمة بالقدس المحتلة، عززت القوات الخاصة «وحرس الحدود» من انتشارها في البلدة، وعند مداخلها وأبوابها، خاصة أبواب العامود والساهرة والأسباط، وسيرت دوريات راجلة ومحمولة وخيالة بالبلدة وشوارع المدينة.

ونصبت شرطة الاحتلال الإسرائيلي عشرات الحواجز العسكرية على مداخل مدينة القدس، وتحديدا في البلدة القديمة، وأغلقت محور طريق دخول السيارات إلى البلدة من «باب الخليل»، ما عدا أمام قاطني البلدة، بالإضافة إلى إغلاق العديد من الطرق والشوارع بالمدينة، وخاصة محيط منطقة حائط البراق.

وتستعد مجموعات من المستوطنين إلى تنظيم مسيرة استفزازية في البلدة القديمة باتجاه سوق القطانين المقضي للمسجد الأقصى، وسط تواجد مكثف لقوات الاحتلال التي طلبت من تجار السوق عدم فتح محالهم التجارية تحسبا من احتكاكات واعتداءات المستوطنين.

وتتصاعد خلال الأعياد اليهودية وتيرة الاعتداء على المسجد الأقصى، وتدنيسه من قبل المستوطنين وشرطة الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يستفز مشاعر الفلسطينيين، ويتعرض الأقصى بشكل يومي، لسلسلة اقتحامات وانتهاكات من قبل المستوطنين وشرطة الاحتلال في محاولة لفرض السيطرة الكاملة عليه، وتقسيمه زمانيا ومكانيا.

زعيم كتالونيا: اعتقالي أمر محتمل وسيكون خطوة «همجية»

انتهاكات بحق أقلية الروهينغا

قال زعيم إقليم كتالونيا كارلس بودجمون إنه لا يخشى إلقاء القبض عليه لتنظيمه استفتاء محظورا على استقلال الإقليم عن إسبانيا.

وأجري الاستفتاء يوم الأحد رغم محاولة مدريد منع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بالقوة، وأثار استخدام شرطة مكافحة الشغب للهراوات والرصاص المطاطي ضد الناخبين انتقادا دوليا وألقى بإسبانيا في أتون أكبر أزمة دستورية منذ عقود.

ولدى سؤاله عن احتمال اعتقاله قال بودجمون في مقابلة نشرتها صحيفة بيلد الألمانية اليوم الخميس «شخصيا لست خائفا من ذلك». وأضاف «كما لم أعد أشعر بالمفاجأة من أي شيء تقدم عليه الحكومة الإسبانية، اعتقالي أيضا محتمل وهو ما سيكون خطوة همجية».

ولم تهدد حكومة إسبانيا أو القضاء باعتقال بودجمون رغم أن مدريد اتهمته بمخالفة القانون عندما تجاهل حكما للمحكمة الدستورية يمنع إجراء الاستفتاء، وقال بودجمون إن «الاستفتاء أثبت أن إرادة الشعب تتمثل في الانفصال عن إسبانيا وتعهد بمواصلة العمل على الاستقلال رغم إصرار مدريد على أن ذلك لن يحدث».

وفي خطاب بثه التلفزيون أمس الأربعاء جدد بودجمون دعوته للوساطة الدولية لكنه قال إن نتائج الاستفتاء ينبغي أن تطبق، وأضاف بودجمون لصحيفة بيلد «سنذهب إلى أبعد مدى يريد الناس أن يذهبوا إليه، لكن دون اللجوء للقوة، كنا دائما حركة سلمية وأنا واثق من أن إسبانيا لن تكون قادرة على تجاهل إرادة هذا العدد الكبير من الناس».

وكانت استطلاعات رأي أجريت قبل الاستفتاء رجحت أن 40 في المئة فقط من سكان إقليم كتالونيا سيدعمون الاستقلال، لكن غالبية السكان أيدوا إجراء الاستفتاء وأثارت الحملة العنيفة للشرطة غضب أهل الإقليم على اختلاف توجهاتهم.

بريطانيا: تهمة الإرهاب باتت تنطبق على متهمين من عمر 10 سنوات

لندن – «وكالات»: باتت تملك الشرطة في بريطانيا احتجاز الأطفال من سن العاشرة من دون توجيه تهم إليهم، وذلك بموجب قانون الإرهاب الجديد في البلاد.

وقال وزير العدل البريطاني إن الأطفال الذين يبلغون 10 سنوات يمكن أن تحتجزهم الشرطة لمدة 14 يوما بدون تهم بموجب قانون الاحتجاز الجديد الذي ينطبق على المشتبه بأنهم إرهابيون.

وبحسب ما نقلته صحيفة «ذا غارديان»، فقد أبدى الوزير مايكل كينان «أسفه الشديد» من إمكانية احتجاز الأطفال في ظل قانون الإرهاب الجديد الذي وافقت عليه الحكومة الحكومة الفدرالية والسلطات المحلية في بريطانيا، لكنه شدد أن تنظيم داعش بات اليوم يركز انتباهه على أدلجة وتجنيد الأطفال.

وتابع الوزير أن النظام الجديد سيطبق على الأطفال منذ عمر العشر سنوات، لكنه قال إن القاصرين سيتالون «مستوى هائل من الحراسة».

وقال الوزير كينان: «ساكون سعيدا جدا إذا لم يتم اللجوء إلى تلك القوانين أبدا»، ولكن «تحتاج قوات الأمن إلى أن تمنح الصلاحية اللازمة للتعامل مع جميع الحالات التي تتعلق بتهديدات الأمن القومي».

وتابع «إن المجتمع لن يكون مسرورا إذا وجدنا طفل يبلغ 11 عاما يستعد لارتكاب عملا إرهابيا ولم يكن لدى الشرطة أي وسيلة قانونية للتعامل مع هذه الحادثة».

«العفو الدولية» تندد بترحيل الاتحاد الأوروبي لآلاف الأفغان

اللاجئون الأفغان

اتهمت منظمة العفو الدولية أمس الخميس دول الاتحاد الأوروبي بتعريض أرواح آلاف طالبي اللجوء الأفغان للخطر بإعادتهم قسرا إلى بلدهم الغارق في الفوضى والعنف.

وقالت المنظمة الحقوقية في تقرير إن حوالي 9500 أفغاني أعيدوا إلى بلدهم جوا في 2016 بعدما رفضت الدول الأوروبية التي رحلتهم طلبات اللجوء التي تقدموا بها، وذلك مقابل 3300 أفغاني رحلوا من دول الاتحاد الأوروبي في 2015.

وأوضحت المنظمة أن هذا العدد يشمل طالبي اللجوء الذين احتجزوا ثم ترحيلهم من دول أوروبية وكذلك الذين عادوا طوعا كما يبدو بعد تلقيهم مساعدة مالية.

وتشكل الهجرة قضية ساخنة في أوروبا حيث يتعرض السياسيون لضغوط لخفض عدد طالبي اللجوء بعد تدفق مئات الآلاف منهم إلى القارة منذ 2015.

وقالت منظمة العفو في تقرير بعنوان «عودة قسرية إلى الخطر»، إن «الحكومات الأوروبية تجبر عددا متزايدا من طالبي اللجوء على العودة إلى المخاطر التي هربوا منها في انتهاك واضح للقانون الدولي».

ويأتي ارتفاع عدد العائدين من أوروبا متزامنا مع زيادة عدد الضحايا المدنيين في النزاع، وقتل أو جرح نحو 11 ألفا و500 مدني، بينهم من الأطفال في 2016 حسب أرقام الأمم المتحدة، في أكبر حصيلة للخسائر المدنية خلال عام منذ بدء تسجيل هذه الأرقام في 2009.

وبقيت الخسائر المدنية في مستويات عالية في النصف الأول من 2017 مع دخول الحرب عامها الـ16.

وفي إطار بحثها من أجل إعداد التقرير، قالت المنظمة إنها جمعت شهادات من 18 أفغانيا بينهم نساء وأطفال ورجال عادوا قسراً إلى أفغانستان.

وقالت سيدة أرسلت مع عائلتها من النرويج إن زوجها خطف وقتل في الأشهر التي تلت عودتهم إلى أفغانستان، وفي حالة أخرى، جرح طفل في الثانية من العمر كان أجبر على مغادرة السويد مع عائلته، في هجوم شنه تنظيم داعش على مسجد شيعي في كابول باكتوبر 2016.

وقالت باحثة في منظمة العفو الدولية آنا شي، حول اللاجئين وحقوق المهاجرين إنهم «يتعاملون عمداً عن واقع أن العنف في مستوى قياسي وأنه ليست هناك منطقة آمنة في أفغانستان، ويعرضون الناس لخطر التعذيب والخطف والقتل وفقائع أخرى».

ودعت منظمة العفو الدولية الدول الأوروبية إلى تعليق عمليات الترحيل إلى أن يسمح الوضع في أفغانستان بعمليات إعادة بأمان وكرامة.

وتأتي هذه المعلومات بينما استأنفت ألمانيا الشهر الماضي عمليات الترحيل بعد تعليقها على إثر تفجير شاحنة مفخخة كبيرة في العاصمة الأفغانية كابول في 31 مايو (أيار) الماضي، ما أدى إلى مقتل حوالي 150 شخصا وجرح مئات آخرين.

وكانت المجموعة الأخيرة السادسة في عمليات إعادة الأفغان من ألمانيا منذ ديسمبر بموجب اتفاق ألماني أفغاني مثير للجدل يهدف إلى الحد من تدفق اللاجئين، ويواجه العائدون مستقبلا غامضا في أفغانستان مع ارتفاع معدل البطالة وضعف الاقتصاد وحشود اللاجئين الذين يعادون من باكستان وإيران ومئات الآلاف من النازحين الذين هجرتهم الحرب.

وقالت المنظمة إن «بعض طالبي اللجوء غادروا أفغانستان عندما كانوا أطفالا ولا يذكرون شيئا عن هذا البلد بينما يعيش آخرون في حالة خوف من الاضطهاد إذا اكتشفت طالبان أنهم مثليون أو لم يعودوا مسلمين».

وصرحت الباحثة في المنظمة حربة مصدق إن «الدول الأوروبية نفسها التي وعدت يوما بمستقبل أفضل للأفغان تقوم الآن بسحق آمالهم والتخلي عنهم لبلد أصبح أكثر خطورة مما كان حينذاك».